

سياسة تخطيط النفايات

EAD-EQ-PR-P-02

المحتويات

4	1. هدف السياسة
4	1.1 المقدمة
4	1.2 الأهداف
5	2. إطار السياسة
5	2.1 النطاق وإمكانية التطبيق
5	2.2 بيان السياسة
6	2.3 السلطة القانونية
6	2.4 تاريخ النفاذ
7	3. تحليل السياسة
7	3.1 تقييم الأثر
7	3.2 قياس الإجراءات
8	4. المراجع
8	4.1 الاقتباسات المتضمنة
8	4.2 تعريفات المصطلحات الرئيسية
8	4.3 المصادر المطلوبة لدعم هذه السياسة

يمكن تحميل هذا الإصدار من خلال رابط "مصادر" في موقع هيئة البيئة - أبوظبي (www.ead.ae)

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح بنشر هذا الإصدار أو أي جزء منه (سواءً في شكل مطبوع أو إلكتروني) إلا بإذن مكتوب من هيئة البيئة - أبوظبي. للحصول على إذن مكتوب من الهيئة لإعادة طباعة أو استخدام أي جزء من هذا الإصدار يجب مخاطبة الناشر، بموجب القانون الدولي لحقوق النشر 1956 والقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 بشأن حقوق الطبع والنشر وحقوق المجاورة. وكل من يخالف القوانين المذكورة أعلاه يعرض نفسه للمسائلة القانونية.

للاستفسارات أو المشاركة بالأراء، يرجى التواصل مع

هيئة البيئة - أبوظبي

رقم هاتف: +971 2 4454777

البريد الإلكتروني: customerservice@ead.ae

www.ead.ae

1. هدف السياسة

1.1 المقدمة

على مدى العقود الماضية، شهد نظام إدارة النفايات في إمارة أبوظبي والبنية التحتية الداعمة له نمواً عشوائياً بدلاً من النمو المُنهج المبني على التخطيط المتكامل. وعلى الرغم من أن نظام إدارة النفايات في الإمارة أثبت فعاليته في جمع النفايات من مكان تولدها وإخفائها عن الأبصار، إلا أنه توجد فجوات كبيرة في البنية التحتية والعمليات، وهناك حاجة إلى تطوير خطة رئيسية متكاملة لإدارة النفايات تعتمد على نهج دورة الحياة لتحقيق الأهداف الشاملة للرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030.

عملت هيئة البيئة - أبوظبي بالتعاون مع تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) والجهات المعنية على تطوير الاستراتيجية العامة لإدارة النفايات في إمارة أبوظبي (2014) والتي تنص على أن تطور تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) نظاماً متكاملاً لإدارة النفايات في الإمارة، يعتمد على المبادئ التي تتم صياغتها على أساس التسلسل الهرمي للنفايات ونهج دورة الحياة. يُعتبر نظام إدارة النفايات المتكاملة - من منظور نهج دورة الحياة والتسلسل الهرمي - نظاماً فعالاً بيئياً وموفرًا اقتصادياً. يعتمد هذا النهج على مجموعة من الإجراءات التي تشمل تخفيض كمية النفايات المتولدة وإعادة استخدام أو تدوير النفايات، بما في ذلك استعادة الموارد، ومعالجة النفايات باستخدام أفضل التقنيات المتاحة والتخلص منها في مكبات النفايات الصحية فقط في حالة تعذر إدارتها بطريقة أخرى.

تعتبر هذه السياسة جزءاً من سلسلة وثائق السياسات التي تم إعدادها لإنشاء الإطار التنظيمي للإدارة المتكاملة للنفايات في إمارة أبوظبي بما يحقق أهداف الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 والسياسة البيئية العامة لإمارة أبوظبي.

1.2 الأهداف

تهدف هذه السياسة إلى إنشاء نموذج حسابي / إحصائي يعتمد على خطة رئيسية متكاملة لإدارة النفايات لتحسين الموارد، بما في ذلك البنية التحتية اللازمة للإدارة الشاملة للنفايات في إمارة أبوظبي. وسيكون التركيز الرئيسي للخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات على زيادة تحويل النفايات بعيداً عن مكبات النفايات إلى أقصى حد ممكن وكذلك زيادة إعادة التدوير إلى أقصى حد ممكن وإعادة الاستخدام واسترداد الموارد بما في ذلك الطاقة والمواد.

2. إطار السياسة

2.1 النطاق وإمكانية التطبيق

أعدت هذه السياسة لتسهيل التخطيط السليم لنظام متكامل لإدارة النفايات وعلى أساس نهج دورة الحياة لتحديد وتحسين استخدام أفضل التكنولوجيا وتقنيات الإدارة المتاحة.

تشمل السياسة كل أنواع النفايات في إمارة أبوظبي بما في ذلك النفايات الصلبة غير الخطرة (بما في ذلك - ولكن لا تقتصر على - نفايات مزارع الإنتاج الزراعي، وحضائر الإنتاج الحيواني وتربية الماشية)، والنفايات السائلة غير الخطرة (باستثناء نفايات الصرف الصحي ومياه الصرف)، والنفايات الصلبة والسائلة الخطرة وكذلك النفايات الطبية. ولا تشمل هذه السياسة أيًا من أشكال النفايات النووية (المشعة).

وتطبق هذه السياسة على جميع منتجي النفايات في الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والصادرة على شكل سوائيل ومواد صلبة، سواء كانت خطرة أم غير خطرة. ولا تطبق هذه السياسة على النفايات التي يتم تصريفها في الغلاف الجوي على شكل غازات وأبخرة وأدخنة ورذاذ وغبار وجسيمات، بيد أنها تشمل الغبار والجسيمات التي يتم جمعها من أجهزة التحكم في تلوث الهواء.

وتحظر هذه السياسة الحرق المكشوف لأي نوع من أنواع النفايات، ما لم يتم التصريح بذلك تحديداً من قبل هيئة البيئة - أبوظبي (تصريح بيئي) وتدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) (تصريح إدارة النفايات)، كما تحظر السياسة إلقاء النفايات في الصحراء، والمناطق المكشوفة (العراء)، وجانبي الطرق السريعة، وما إلى ذلك.

2.2 بيان السياسة

يجب وضع الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات اعتماداً على نهج دورة الحياة والتركيز على التكامل بين الأنشطة منذ لحظة تولد النفايات، وجمعها ولغاية إعادة الاستخدام النهائي أو إعادة تدويرها أو استرداد الموارد أو التخلص منها. قد تحتاج البنية التحتية لإدارة النفايات القائمة في إمارة أبوظبي إلى التطوير لدعم الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات. وستوضع الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات حيز التنفيذ، وكما سيتم تحديثها بشكل منتظم (كل ثلاث أو خمس سنوات وحسب الحاجة). وبالتالي، فمن الأفضل أن تعتمد على نماذج حسابية لصنع القرار.

إن معدل النمو الحالي في إنتاج النفايات يفوق النمو السكاني في كل عام، وللمحد من الزيادة في تولد النفايات، يجب على تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) اعتماد وتعزيز الخيارات في أعلى التسلسل الهرمي للنفايات لتعزيز التنمية المستدامة في استهلاك الموارد. وينبغي أن يعمل النظام المتكامل لإدارة النفايات على تعزيز الاستهلاك المستدام مثل تشجيع تقليل التعبئة والتغليف، وتصميم النفايات الناتجة من البناء والعمليات الصناعية، واستخدام المنتجات المعاد تدويرها بدلاً من المواد المستمدة من الموارد الطبيعية.

واستناداً إلى الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات، يتعين على تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) تحديد البنية التحتية الملائمة واللازمة لإدارة النفايات لتحقيق الأهداف الشاملة للرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 والاستراتيجية العامة لإدارة النفايات في إمارة أبوظبي. ويجب على الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات أن تضع في الاعتبار أحدث أشكال التكنولوجيا / البنية التحتية لزيادة تحويل النفايات بعيداً عن المكبات إلى أقصى حد ممكن، واسترداد الموارد المناسبة من حيث الطاقة من النفايات الصلبة البلدية أو العضوية وكذلك استعادة المواد، وما إلى ذلك.

3. تحليل السياسة

3.1 تقييم الأثر

سيتم دعم الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات والخيارات المتاحة بواسطة تحليل كامل للتكاليف والفوائد بما في ذلك الأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية. من المرجح أن ترتفع التكلفة المباشرة للتخلص من النفايات في المدى القريب، عندما تتحول عن مكبات النفايات إلى ممارسات جيدة عن طريق نظام إدارة النفايات، إلا أن هذا النهج سوف يقلل من التكاليف المؤجلة الخاصة بتنظيف النفايات المتراكمة إذا واصلنا الاعتماد على الخيارات الحالية للتخلص من النفايات.

3.2 قياس الإجراءات

فيما يلي قائمة المخرجات التي نسعى إلى تحقيقها من خلال الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات، وقد تم اقتباسها من الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 والاستراتيجية العامة لإدارة النفايات في إمارة أبوظبي فضلاً عن تلك الواردة في سياسات أخرى.

سيتم وضع خطة رئيسية متكاملة لإدارة النفايات استناداً إلى هذه السياسة، وسياسة "إعادة استخدام النفايات، وإعادة تدويرها، واستعادة الموارد ومعالجة النفايات والتخلص منها"، وسياسة تصنيف النفايات. سوف تساعد الخطة الرئيسية المتكاملة لإدارة النفايات على تحقيق أهداف الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 واستراتيجية إدارة النفايات لإمارة أبوظبي، وتحديداً لتحقيق أقصى قدر من تحويل النفايات بعيداً عن مكبات النفايات إلى إعادة التدوير وإعادة الاستخدام واسترداد الموارد بما في ذلك الطاقة والمواد.

سوف يساعد تطبيق هذه السياسة في تحقيق العديد من النتائج والفوائد مثل:

- تقليل المخاطر البيئية الناتجة عن التولد والإدارة غير المناسبة وغير الرشيدة للنفايات؛
- تشجيع الاستخدام الفعال للموارد وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة ونهج دورة الحياة؛
- تشجيع الاستخدام المستدام للمنتجات المعاد تدويرها؛
- تعزيز صحة وسلامة ورفاهية السكان في إمارة أبوظبي، وحماية البيئة من خلال وضع شروط وأدلة إرشادية لإدارة النفايات؛
- المساهمة الايجابية في التنمية الاقتصادية نتيجة لإعادة التدوير، وإعادة استخدام النفايات واستخدام المنتجات المعاد تدويرها؛ و
- تشجيع القطاعين الحكومي والخاص على تقاسم المسؤوليات وخلق شعور من المسؤولية الاجتماعية، لإدارة النفايات.

الجدول 1. معايير إدارة النفايات

الأولوية	المعيار
الامتثال والإنفاذ	تعزيز إجراءات السيطرة على الطمر العشوائي ورمي النفايات وتتبع تصدير النفايات خارج إمارة أبوظبي.
	تصميم وإنشاء وصيانة قاعدة بيانات مشتركة لتتبع جميع النفايات.
	توسيع المتطلبات التنظيمية لاستخدام المنتجات المعاد تدويرها (الخرسانة المعاد تدويرها، وحبيبات البلاستيك المعاد تدويرها، وقطع المطاط الصغيرة الناتجة من إطارات المركبات، وما إلى ذلك).
	تحسين جودة مزودي الخدمات البيئية وتقليل عددهم.
التخطيط الرئيسي	الإدارة المتكاملة للنفايات بشكل كامل على أساس نهج دورة الحياة مع الاستعانة بجميع الاستراتيجيات المفيدة لتحسين عمليات الحد من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها واسترداد الموارد، وما إلى ذلك.
البنية التحتية للنفايات	إقامة منشآت لمعالجة النفايات الخطرة.
	إقامة منشآت مناسبة لمعالجة النفايات الطبية (الحرق).
	توسيع شبكة جمع الزيوت المستعملة والبطاريات والمركبات منتهية الصلاحية، وما إلى ذلك.
	تحويل النفايات بعيداً عن مكبات النفايات وزيادة نسبة إعادة التدوير واسترجاع الموارد بما في ذلك الطاقة (الكهرباء والديزل، وما إلى ذلك).
	إنشاء محطات تحويل جديدة.
خدمات النفايات	مستدامة من الناحية الاقتصادية وصديقة للعملاء، أي إنها توفر مستوى تنافسي من الخدمات العامة المخصصة، والتي لا تعوق النمو الاقتصادي.

يتم ترخيص جميع منشآت إدارة النفايات بواسطة تدوير(مركز إدارة النفايات - أبوظبي)، والحصول على تصريح بيئي من هيئة البيئة - أبوظبي بالإضافة إلى التراخيص / التصاريح الأخرى ذات الصلة من السلطات الحكومية المعنية. لا يجوز التعامل مع النفايات / جمعها / نقلها / معالجتها / التخلص منها إلا من قبل مزود الخدمات البيئية المرخص له خصيصاً لهذا الغرض، ولا يجوز نقل النفايات خارج إمارة أبوظبي دون تصريح.

2.3 السلطة القانونية

تم إصدار هذه السياسة استناداً إلى الهيكل التشريعي المشار إليه في:

1. القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها؛
2. القانون المحلي رقم 21 لسنة 2005 بشأن إدارة النفايات في إمارة أبوظبي؛
3. القانون المحلي رقم 17 لسنة 2008 بشأن إنشاء مركز إدارة النفايات - أبوظبي؛
4. قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم 37 لسنة 2001 بشأن انظمة اللائحة التنفيذية لنظام تداول المواد الخطرة، والنفايات الخطرة والنفايات الطبية.

2.4 تاريخ النفاذ

تدخل السياسة حيز التنفيذ وتطبق بعد ستة أشهر من تاريخ الاعتماد الرسمي.

وسوف يعمل تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) مع الشركاء الاستراتيجيين في إمارة أبوظبي على تحديد متطلبات أي بنية تحتية جديدة خاصة بالنفايات لأي مشروع تطويري جديد لغاية الحصول على الموافقة المطلوبة.

ويجب على تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) المراجعة الدورية لظروف إدارة النفايات لجميع أنواع النفايات والنظر في الجوانب المؤسسية والقانونية والفنية والمالية والبيئية والاجتماعية والخاصة باسترداد التكاليف ذات الصلة في إمارة أبوظبي.

يجب على تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتولد النفايات وتكوينها اعتماداً على متعدي الجمع، وبيانات الموازين الأرضية، والتوقعات المستقبلية لتولد النفايات. ويجب على تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) استخدام الأدوات المختلفة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التوعية وتنفيذ الامتثال، ونظام تعرف النفايات لتشجيع مولدي النفايات على الحد من تولدها. واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها، سوف يجري تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) تقييماً للخيارات والتقنيات المعتمدة تجارياً لمعالجة النفايات بدءاً من جمع النفايات وحتى التخلص النهائي منها، على أساس تولد النفايات وتكوينها، والجدوى الفنية والاقتصادية والآثار البيئية والاجتماعية. كما سيحلل تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) أفضل السيناريوهات ويحدد الخطط التنفيذية والمالية المناسبة. كما سيقوم المركز بوضع مؤشرات الأداء الرئيسية ومراجعتها بشكل منتظم.

يُعتبر تدوير (مركز إدارة النفايات - أبوظبي) مسؤولاً عن تحسين البنية التحتية للنفايات (نوعياً ومكانياً)، لضمان الإدارة الملائمة لجميع أنواع النفايات (النفايات البلدية الصلبة، والنفايات الصلبة غير البلدية والنفايات الخطرة والنفايات الخاملة) ولتقليل المسافات التي تقطعها مركبات جمع ونقل النفايات.

4. المراجع

4.1 الاقتباسات المتضمنة

القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها.

القانون المحلي رقم 21 لسنة 2005 بشأن إدارة النفايات في إمارة أبوظبي.

القانون المحلي رقم 17 لسنة 2008 بشأن إنشاء مركز إدارة النفايات - أبوظبي.

قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم 37 لسنة 2001 بشأن أنظمة اللائحة التنفيذية لنظام تداول المواد الخطرة، والنفايات الخطرة والنفايات الطبية.

القرار رقم 42 لسنة 2009 بشأن نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة في إمارة أبوظبي.

اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (MARPOL) لسنة 1972.

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام 1987.

اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، 1989.

اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث، 1978.

البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري، 1989.

بروتوكول بشأن الحركات العابرة للحدود البحرية والتخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، 1998.

الاستراتيجية العامة لإدارة النفايات في إمارة أبوظبي، 2014.

السياسة البيئية العامة لإمارة أبوظبي، 2014.

4.2 تعريفات المصطلحات الرئيسية

يُرجى الرجوع إلى وثيقة تعريف النفايات للاطلاع على جميع المصطلحات الرئيسية.

4.3 المصادر المطلوبة لدعم هذه السياسة

يُرجى الرجوع إلى وثيقة تعريف النفايات للاطلاع على جميع المصطلحات الرئيسية.